خطـــر يهـــدد العـــالم

مشروع لاقامة
نظـــام اقتصادى
دولى جـــديد

دراسة قام بها

الاقتصـــادى يـــان تنبرجن

ومجموعة من الخبراء الدولين
بنـــاء على توصية نادى رومـــا

اعـــداد

د٠ ابراهيم حلمى عبد الرحمن

تنشر « الطليعة » ملخص الدراسة التى قام بها مجموعة
من الخبراء والاقتصاديين العالميين برئاسة الاستاذ تنبرجن عن النظام
الاقتصادى العالمى الراهن وضرورة تغييره الى نظام أكثر عدلا يؤمن
حركة التعايش السلمى ولايصادر حقوق دول العالم الثالث
وهذه الدراسة التى تعتبر اول واخطر وثيقة اقتصادية ـ سياسية
من نوعها فى تاريخ القرن العشرين تعتبر ، بما تناقشه وتعرضه من
وقائع وأرقام وتقترحه من حلول، مفتاحا رئيسيا لاغنى عنه من
مفاتيح أى مثقف فى عصرنا لمعايشة عالمه
ومن هنا كان حرص الطليعة على المشاركة فى أعمال اجتماعات
نادى روما الذى انعقد بالجزائر فى اكتوبر ١٩٧٦ لمناقشة هذه
الدراسة التى أصبحت تعرف باسم « تقرير تنبرجن » « راجع
رسالة الجزائر التى كتبها لطفى الخولى بعدد نوفمبر ١٩٧٦ » .
وعلى وضع الملخص الوافى لها فى متناول أصدقائها وقرائها باللغة
والملخص الذى ننشره تباعا يتميز بالدقة والشمول من حيث ان
واضعه هو العالم الكبير الدكتور ابراهيم حلمى
عبد الرحمن وزير التخطيط المصرى السابق واحد
الخبراء العالميين الذين ساهموا فى وضع هذه الدراسة .

تعـــريف

قام بكتابة هذا التقرير الذى نورد ملخصه فى الصفحات التالية فريق من الخبـراء الدوليين برئاسـة الاستاذ يان تنبرجن حامل جائزة نوبل فى العلوم الاقتصـادية . واختصت كل مجموعة من الخبراء بموضوع معين ولو أنهم شاركوا معا فى مناقشة التقرير كله فى عدة اجتماعات بدأت فى أواخر ١٩٧٤ واستمرت حتى منتصف ١٩٧٦ . وقد أعد هذا المخلص فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن عضـو مجلس ادارة المعهد واحد المشتركين فى كتابة البحث الذى سيتم نشره باللغات الاجنبية فى أكتـوبر ١٩٧٦ ويرجى أن تتاح الفرصة لنشره باللغة العربية فى صورته الكاملة قريبا . وقد أعد المخلص للتوزيع المحدود فى اجتماع نادى روما فى مدينة الجزائر ٢٥ – ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ وفيما يلى قائمة المؤلفين :

موضوع استراتيجيات التطور والتغيير :

سيلفيو بروكان
أنجا تورسون
فيكتور أوركيدى

النظام النقدى الدولى :

دنكان نيديجوا
روبرت تريفين

توزيع الدخل والتمويل الدولى للتنمية

جيمس جرانت
محبوب الحق

انتاج الغذاء وتوزيعه :

سوخاموى شاكر افارتى
موريس جرنيير

التصنيع والتجارة وتقسيم العمل الدولى :

ابراهيم حلمى عبد الرحمن
هلموت هيس

الطاقة والخامات والمعادن :

روبرت جبرات
تتسوى نيجوشى

البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية :

الكسندر كنج
اكيلو لمـــا

الشركات متعددة الجنسية :

ادريس جزائرى
بيتر كوين
جوان سومافيا

البيئة البشرية :

اجناس ساكس

نزع السلاح :

أنجا ثورسون

المحيطات :

اليزابث مان بورجيز
أرفيد باردو

الامانة العامة :

كارولين بوس . الشئون الادارية
ويم برنكلمان . الطباعة
أنتونى رولمان . محرر النسخة الانجليزية
بان فان اتنجر . الامين العام
ديك لوير ديك . محرر النسخة الهولندية
فان دن أودنهوفن . الشئون المالية .

الفصـــل الاول

أهـــداف التقـــرير ومـــداه

١ ـ ١ الهدف من هذا التقرير ، هـو السعى الى ازالة الظلم الصارخ القائم فى النظم الدولية الراهنة للعلاقات بين الشعوب والدول ، واقامة نظام دولى جديد يتسم بالعدالة والكرامة للجميع . وقد حفز الى اعداد هذا التقرير ، الاجتماع السـادس الخاص للجمعية العمومية للامم المتحدة ، الذى عقد فى ابريل ١٩٧٤ ، بناء على طلب حكومة الجزائر ممثلة لمجموعة دول عدم الانحياز ، وقد تمخض عن هذا الاجتماع ، اقرار لمبدأ السعى الى اقامة نظام دولى جديد ، وكذلك اعداد برنامج خاص لهذا الغرض . والتقرير الحالى يتابع دراسة نفس الموضوع ويعبر بطريقة تحليلية ـ ورقمية ايضا كلما لزم ـ عن الخطوات اللازمة والممكنة للسير نحو هذا الهدف . ولا شك أن المشتركين فى كتابة هذا التقرير يدفعهم حافز لذلك ، فلا يمكن أن يكونوا « غير منحازين » الى مايدعون اليه ، ابتداء من تقديرهم لتناقض النظام القائم ومزايا النظام المستهدف ، وبالذات لتأكيد صفة العدالة فيه وضمان صالح الافراد ، ليس فى النواحى الاقتصادية فقط ، بل ايضا يجب أن يمتد التغيير الى النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية على السواء .

ويتكون التقرير من أربعة أقسام : **الاول** يوضح الحاجة الى اقامة نظام جديد فى العالم واهم المشاكل التى يجب أن يعالجها . والقسم **الثانى** يوضح التصور الاساسى للنظام المطلوب وكيفية بدء الحركة نحوه وضبط مسارها ، وبالضرورة يشمل ذلك تعريف « التنمية » المقصودة . والقسم **الثالث** يشمل المقترحات ، وفقا للمواضيع التى اختيرت مرتبة حسب أولويتها الزمنية وصلاحيتها مجتمعة ، للمفاوضة بين الاطراف المعنية . وفى القسم **الرابع** توجد التقارير التفصيلية التى أعدتها مجموعات العمل من المؤلفين ، والتى كانت الاساس فى استخلاص المقترحات والاراء التى قد يهتم بها ذوو الاختصاص .

ويقسم القسم الاول الى ٣ فصول ـ أولها وهو الفصل الثانى يستعرض المشاكل الكبرى أمام دول العالم الاول والثانى والثالث ، وفى الفصل الثالث يتم استعراض ٧١ مجموعة من المشاكل الكبرى ، بينما يترك اقتراح الحلول للقسم الثالث من التقرير . ويتعرف الفصل الرابع على بعض المعالم الرئيسية لعملية المفاوضة والمناقشة بين مجموعات الدول الاساسية والمعنية .

الفصـــل الثانى

التطـور من الوضـع الحاضر الى النظـام الجـديد

١ ـ ٢ الدول الصناعية :

نشأت الدعوة الى نظام عالمى جديد ، فى فترة كانت الدول الصناعية الكبرى تمر بأشد ازمة صادفتها منذ الثلاثينات ، بعد فترة طويلة من الاستقرار والنمو المتواصل من الخمسينات حتى السبعينات ، زاد فيها الناتج العالمى ثلاث مرات ، مما أسبغ على أفراد الشعوب الصناعية ازدهارا كبيرا وأزال الكثير من الفوارق بين طبقاتها . وتضخمت الحركة الصناعية التى كانت تغذيها مصادر البترول الرخيص وتحفزها زيادة الطلب المتوالية ، وزاد الاسراف فى الطاقة خاصة نظرا لرخصها . وكان العالم الغربى يحصل على الخامات الاخرى بيسر . وكانت تستهلك الدول الصناعية الغربية ٧٠ فى المائة من مجموع المنتج من المعادن التسعة الرئيسية ، وكانت دول العالم الثالث مجبرة على بيع خاماتها بالاسعار التى تحددها الدول الصناعية . وبقيام الخلافات الايديولوجية بين الشرق والغرب ، تضخم الانفاق الحربى وآلات الدمار التى اتسع مداها وكثرت نفقاتها . ولكن فى أوائل السبعينات بدأ الخلل يظهر فى هذا الكيان الكبير ، بتتابع سريع بدأ فى مجال النظم النقدية ، وما يتبعه من تضخم كبير وعدم

توازن تجارى واضطراب فى الأسواق .وارتفعت الأسعار بسبب التضخم والضغط لزيادة الاجور ، بما يزيد كثيرا على زيادة الانتاجية ، مع اهتزاز أسواق الخامات . مما أثر على حركة النمو المضطرد فى الدول الصناعية وكذلك على المستقبل الاقتصادى لدول العالم الثالث . وكانت الامم المتحدة قد اعلنت فى أوائل السبعينات ، عن برنامج عقد التنمية الثانى ولكن لم تأبه به كثيرا الدول الصناعية ، التى فوجئت فى الواقع فى سنة ١٩٧٣ بما فعلته الدول المصدرة للبترول من رفع أسعار البترول أربعة أضعاف مما أدى الى تحول ما يعادل ٢ فى المائة من الناتج القومى فى الدول الصناعية لصالح الدول البترول . وزاد بذلك من حدة حركة الكساد الاقتصادى التى كانت قد بدأت فى ١٩٧٢ . وفى نفس الوقت جاءت سنوات كانت الظروف المناخية غير مواتية للانتاج الزراعى وبذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية فى سنة ١٩٧٤ الى حوالى ٤ امثال مستواها فى سنة ١٩٧٠ ونقص رصيد المخزون العالمى من الحبوب حتى كاد أن يزول سنة ٧٢ ثم مرة أخرى سنة ١٩٧٥ .

وكان جماع كل هذه التطورات ،الكساد الشديد فى الدول الصناعية فى سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ الذى يعتبر الاشد فى نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ومن سماته الواضحة اجتماع ظاهرتى التضخم والكساد معا . ووصل رقم البطالة الى ١٧ مليون شخص فى الدول الصناعية . وزاد الاعتقاد بأن تلك الاحداث تنبىء عن خلل فى تركيب الاقتصاد الغربى وليس مجرد ازمة عابرة .

٢ ـ ٢ دول العالم الثالث :

كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فترة التحرير بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث ، تحريرا سياسيا لم يصحبه تحرير اقتصادى . نظرا لان وجود تلك الدول اقتصاديا كان مرتبطا بالنظام الاقتصادى فى الدول الصناعية . مما أدى بالدول النامية الى طلب تعديل أسس تلك النظم التى كانت تؤدى الى زيادة الهوة والفوارق بين الاغنياء والفقراء ، معلنين أن « السوق الحرة » التى تدعى وجودها الدول الصناعية ، ليست حقيقة « حرة » ، انما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول النامية . بما قدره البعض بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ بليون دولار سنويا . وكان هذا كله مبررا للدعوة الى نظم اقتصادية جديدة ، وليس مجرد ادخال تصحيحات جزئية على النظم القائمة . فمثلا فى داكار فى سنة ١٩٧٥ دعت دول العالم الثالث الى « تعديل أساليبها التقليدية فى المفاوضة مع الدول الصناعية التى تقوم على مجرد التقدم بطلبات والاعتماد على حسن النية السياسية لقبولها » . ويجب الاشارة الى أن دول العالم الثالث لا تطالب باعادة توزيع الثروة القائمة توزيعا مختلفا ، انما تلح فى أن تحصل على فرصة عادلة فى المشاركة فى الثروة التى ستنشأ فى المستقبل فحسب وذلك عن طريق المفاوضة على قدم المساواة حول مائدة واحدة مع الدول الصناعية .

٢ ـ ٣ الدول الاشتراكية :

لم يظهر أثر أزمة الدول الغربية فى محيط دول الكتلة الشرقية كاملا ، ولكن بدرجة محدودة ، نظرا لان الاتحاد السوفيتى كان يمد تلك الدول بمعظم احتياجاتها البترولية ، بينما تعتمد بولندا على الفحم وتنتج رومانيا نفطا بذاتها . ولكن مع هذا كله امتدت بعض آثار التضخم الى تلك الدول ، وخاصة فى صورة عجز متزايد فى ميزان المدفوعات مع الدول الغربية . أما الاتحاد السوفيتى ، فقد استفاد من ارتفاع سعر الذهب والبترول معا ، ولكنه استورد كميات كبيرة من القمح والمواد الغذائية بما زاد عجز مدفوعاته أيضا مع الغرب . وتستورد الدول الاشتراكية معدات راسمالية من الغرب بأسعار فى ارتفاع متزايد ، بينما لا تصدر سوى ٢٠ فى المائة من مجموع صادراتها سلعا صناعية . مما يؤدى اذا تراكم العجز الى اضعاف حركة التبادل التجارى بين الكتلتين بسبب « تفاوت نمط التنمية » بينهما ، وكذلك مستوى الدخل الذى يقل فى المتوسط الى مستوى نصف او ثلث قيمته فى الغرب . ولهذه الاسباب انضمت الدول الاشتراكية الى دول العالم الثالث فى المطالبة بتعديل النظم الاقتصادية الدولية .

عوامل التمييز بين الدول الصناعية وباقى العالم ، تؤدى فى الواقع الى تقسيم العالم الى مجموعتين تزداد الهوة بينهما ، الاولى صناعية غنية متعلمة نامية والثانية زراعية فقيرة جاهلة متخلفة . تسعى الدول الغنية الى تحسين «نوعية» المعيشة ، بينما تشكو الدول الفقيرة من افتقارها الى مقومات الحياة ذاتها . وترجع اصول هذا الوضع الى الميزة الكبيرة التى اكتسبتها الدول الغربية منذ قرون ، بنمو النظام الراسمالى ونشأة « القوميات السياسية » ، بما جعلها تفيد افادة قصوى من النهضة الصناعية . بينما تخلفت دول اوربا الشرقية عن تلك المشاركة حقبة طويلة ، ورزحت دول العالم الثالث تحت عبء النظام الاقتصادى الغربى كله .. فاليوم يعيش ثلثا سكان العالم على دخل اقل من ثلث دولار يوميا . ومنهم أكثر من ١٠٠٠٠ مليون أمى و٧٠ فى المائة من اطفالهم يشكون المجاعة وسوء التغذية ، بينما يوجد الغذاء اللازم لهم فعلا ، لان الفرد فى الدول الصناعية يستهلك ٢٠ ضعف استهلاك الفرد فى الدول النامية ، واصبح اليوم من الضرورة معالجة كل هذه المشاكل معا لانها مرتبطة ومتداخلة . لا تكفى فى علاجها وسائل « المعونة » بل تحتاج الى التغيير الهيكلى الرئيسى . والتغيير مطلوب للطرفين ، لان اختلال النظام الحاضر بدون اصلاحه ، قد يضر بصالح الجميع . وتركه كما هو يضر بصالح الجميع ايضا . والتاريخ يشهد بحدوث مثل هذه التغييرات فى النظم العامة ومن الشواهد القريبة على ذلك ، عجز احدى القوى العسكرية الكبرى فى العالم عن الاحتفاظ بمواقعها فى قارة نائية عنها ، وتكتل الدول المصدرة للبترول لتعديل اسعاره وعجز الدول الصناعية عن معالجة التضخم وغيره من الهزات الاخرى فى نظمهم الراسخة . واخيرا بدء التشكك فى القيم والاهداف الاجتماعية السائدة وازدياد اليقين بضرورة الحلول الشاملة التى لا تمليها مجموعة من الدول مهما قويت ضد الدول الاخرى . والدعوه الى نظام عالمى جديد ـ فى صورتها التاريخية ـ تقارن بما حدث على المستوى القطرى ، حيث اصبح لزاما على الحكومة ان تتدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، فيقابل ذلك ـ فى غيبة حكومة عالمية ـ ما تسعى اليه دول العالم الثالث من التقدم بطلباتها الى الامم المتحدة والرأى العام . وليس هناك جديد فى وجود الفقر والغنى معا ، ولكن الجديد هو ازدياد الهوة بينهما ودخول مجموعات من الدول فى تلك الفئة أو تلك ، مما ورع العالم الان أمام تحديات واضحة لعل منها التحدي الاكبر وهو البقاء اما ان يوجد العالم كله أو يفنى .

الفصل الثالث

المشاكل الرئيسية

٢ ـ٣ سباق التسلح :

ينفق العالم على التسلح حوالى ٣٠٠ بليون دولار سنويا . وهذا الانفاق فى ازدياد سنة بعد سنة . وقد ارتفع نصيب دول العالم الثالث منه ، من ٦ فى المائة فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ١٧ فى المائة فى ١٩٧٤ . وفى هذا كله حرمان كبير للعالم كله من مصادر الثروة والقدرة الانتاجية . ونفقة التسلح تبلغ ٣٠ ضعفا المعونة التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة . وتحصص حوالى نصف القدرة الفكرية والتكنولوجية . فى الدول الكبرى لهذا الغرض المدمر بنفقات بحيث تصل الى ٣٥ بليون دولار سنويا . ويشك الثقاه فى أن الاسلحة النووية يمكن قط استخدامها . وان قيمتها فى « الردع » أيضا مشكوك فيها ـ وحتى لو كانت لها هذه القيمة الاخيرة ، فان الموجود من الاسلحة النووية يزيد عشرة أضعاف ما يحقق الردع المظنون . وفى آخر هذا العقد سيوجد مفاعلات نووية مواد الاسلحة فى ٥٢ دولة قادرة ـ

على صناعة ٥٠ الفا سلاح نووى ، وحتى اذا امتنعت الحكومات عن استخدام هذه المواد عسكريا ، فان احتمال تسربها الى أيدى المتطرفين أو الارهابيين يزيد من خطرها – والمباحثات الجارية بشأن التسلح لا تمس جوهر هذا الموضوع – لان « عقلية » الحرب هى التى نريد تغييرها حتى تحل محلها « عقلية » السلم .

٣ – ٣ السكان :

تزايد السكان مشكلة معقدة لايكتفى فيها بالاراء العامة . فبعض الديموجرافيين يشير الى أن دولا فقيرة كثيرة تشكو من قلة السكان وضعف المعدلات السكانية . وفى دول أخرى المشكلة هى فى التوزيع وليس فى المستويات السكانية ، هذا بينما يسود الرأى فى الدول الصناعية أن تزايد السكان فى الدول الفقيرة سبب رئيسى فى تخلفها ، ويعتقد الكثيرون فى الدول الفقيرة أن المشكلة لم تدرس على حقيقتها قط ، وخاصة من حيث ضغط السكان على الموارد المحدودة على الارض كلها . عدا ان القدرة على القيام بأود السكان لا تقتصر على الغذاء بل تمتد الى ظروف الحياة الجوية والكونية . وتشير التقديرات الاكثر تحفظا الى أن سكان الارض – سيتضاعفون على بداية القرن القادم . وان هذه الزيادة فى الدول النامية ستحتاج الى مضاعفة الاستثمارات والى زيادة المرافق بأكثر من هذا المعدل وكذلك فرص العمل . ويتحدث العلماء عن احتمال تناقص معدل الزيادة السكانية فى نهاية القرن . بحيث يمكن القول بالتوصل الى عدد سكان مستقر فى منتصف القرن القادم حوالى ١٢ – ٢٠ بليون نسمة منهم ١٠ فى المائة سيكونون – ان لم يحدث تغيير جذرى غير مقدر الان – فى عداد الفقراء المعوزين . والسؤال الان كيف كسر حلقة هذه التنبوءات المخيفة بحيث تصبح مشكلة السكان قابلة للتقدير السليم والحل المناسب .

٤ – ٣ الغذاء :

يقدر عدد من يشكون من الجوع وسوء التغذية حاليا ما بين نصف بليون وبليون ونصف بليون شخص حوالى نصفهم من الاطفال ، هذا بينما يصل معدل زيادة موارد الغذاء الى أقل من ٣ فى المائة سنويا تقابله زيادة متوسط فى السكان ٢ فى المائة فى السنوات العشرين الاخيرة ، مع توزيع هذه المعدلات فى غير صالح الدول النامية مما يؤدى الى تقدير الزيادة من موارد الغذاء للفرد سنويا بحوالى ٢ فى الالف فقط . وبالقياس الكمى فى جهة تحسين الغذاء سنويا للفرد فى الدول الغنية ، تزيد ٣٠ ضعف قيمتها للفرد فى الدول الفقيرة . وفى سنة ١٩٧٢ كان محصول الغذاء أقل كميا من السنوات السابقة . اذ أصاب الجفاف مناطق واسعة فى آسيا وافريقيا . وزاد التضخم فى الدول الصناعية ، من حدة الازمة فى الدول التى اصابها القحط والدول المستوردة للغذاء عامة . وكان انتاج الاسمدة الكيميائية قد نقص لصعوبات تزويدها بالغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية التى تتحكم فى ٨٥ فى المائة من الانتاج العالمى . وقد اتخذت تلك الدول قرارات بتخفيض الصادرات من المخصبات – وبلغ ما خفضته الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون طن ، كانت تؤدى الى انتاج اكثر من ٢٠ مليون طن من القمح والحبوب فى الدول النامية . ونشأ عن هذه التطورات كلها نقص فى الغذاء . واختلال فى التوازن الزراعى حتى فى الدول الصناعية . وازمة الغذاء معقدة فى العالم قد ترجع الى نقص الانتاج وكذلك الى سوء التوزيع والاستخدام – وخاصة تخصيص الحبوب لتغذية الماشية لمقابلة استهلاك اللحوم المتزايد فى الدول ذات الدخل المرتفع ، واشتركت الدول النامية فى مسئولية اهمال التنمية الزراعية والغذائية وعدم رفع مستوى المعيشة والانتاج فى المناطق الريفية الزراعية ، مما جعل الحافز على الانتاج والقدرة عليه متضائلة وخاصة تحت نظم الاقطاع الزراعى والملكية غير العادلة ، وكذلك زاد الفقد فى النقل والتخزين الذى يصل كثيرا الى ٥٠ فى المائة فى الناتج الكلى – ونشأ عن هذا كله نقص فى الامان الغذائى واصبح من الضرورى معالجة الموقف بما لا يجعلها تتحول الى أزمة مجاعة للملايين فى الدول الفقيرة . وبذلك أصبح الغذاء سلاحا سياسيا واقتصاديا فى يد الدول الصناعية .

فى أوائل القرن العشرين كان أغلب سكان العالم يعيشون فى الريف . وفى آخر هذا القرن ستصبح الغالبية من سكان العالم من الحضر ـ وقد تضاعف سكان الحضر فى السنوات الخمس والعشرين الماضية . وسيتضاعف عددهم مرة أخرى فى السنوات العشر القادمة . ولهذا كان سكان الحضر والمدن فى الدول الغنية يبلغ ضعف سكان الحضر فى الدول الفقيرة فى سنة ١٩٥٠ . ولكن فى أواخر الثمانيات سيكون ٦٠ فى المائة من الحضر فى مدن الدول الفقيرة . وقد نشأ هذا الوضع بسبب الهجرة الكبيرة من الريف بحيث زاد عدد المدن التى يبلغ سكانها اكثر من مليون نسمة من ٧٥ فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠ فى سنة ١٩٧٥ وسيصل الى ٣٠٠ فى سنة ١٩٨٥ . وفى الحضر تبدو الفوارق اشد بين الغنى والفقر ويستتبع ذلك آثار اجتماعية وسياسية متضاعفة .

٦ ـ ٣ البيئة البشرية :

لا شك ان ظروف البيئة للجنس البشرى ، فى خطر شديد ، بسبب زيادة السكان الحضريين والتصنيع والزراعة وتغيير نمط الحياه عامه ، والسموم الان الى أى مد سيمكن الاستمرار فى هذا الاتجاه قبل ان تحدث الكارثه بتجاوز ، الحدود الخارجية ، لامكان الحياة ذاتها . وقد بدأنا أخيرا جدا فى التعرف على هذه المشاكل المعقدة المتعددة . ومنها مثلا آثار التخلص من الفضلات السامه والضارة لاكثر من نصف مليون ماده مختلة المدى ، الذى يؤثر الانسان ومعيشته على دورة الاكسجين والنيتروجين الطبيعيه على الارض ـ والى متى تبقى طبقة الاوزون الواقيه فعالة بينما تتاكل بفعل الانسان . وأخيرا لا تدرى التفاعل والتوافق الذى ينتج عن تجمع هذه العوامل المختلفة والذى قد يكون فى الواقع يدفعنا سريعا نحو حافة الهاوية . ويظهر واضحا أن هذه مشاكل تشترك فى التاثر بها الدول الصناعيه والدول الفقيرة ، وان حلولها تحتاج الى تعاون وثيق على المستوى الدولى ، مما يجعلها تصبح فى مقدمة ما يعالجه النظام الدولى الجديد .

٧ ـ ٣ النظم النقدية والتجارية ـ المعونة الميسرة :

يتضمن النظام النقدى الذى وضعته الدول الغربية الصناعية قواعد تضمن احتفاظها بمزايا هامة . فالسيولة النقدية تخلقها الدول الصناعيه التى تمثل عملاتها النقديه الاحتياطيات العالمية ـ وبذلك اصبح الدولار العامل الرئيسى فى ازدياد السيولة فى ظل التوازن حتى زاد عجز ميزان المدفوعات الامريكى زيادة كبيره وخاصه فى السبعينيات حينما زادت الاحتياطيات باكثر مما زادت منذ بدء الخليقة ، اذ بلغت الزيادة ٩٣ فى المائه منها ٦٩ فى المائة بنسبة للدولار وحده ، مما ادى الى انهيار النظم التى وضعت فى اتفاقيات بريتون وودز ، ولكن مع هذا كله استمر تضخم الاحتياطيات « مقدرة بالدولار » بنسبة ١٥ فى المائه فى سنه ١٩٧٣ وبنسبه ٢٠ فى المائة فى سنة ١٩٧٤ . ولا تكاد تفيد دول العالم الثالث شيئا من هذا التضخم فى الاحتياطيات والسيولة مع استمرارها فى ايداع احتياطياتها بعملات الدول الصناعية ، فقد كان نصيب دول العالم الثالث ٤ فى المائة فقط فى الموارد الجديدة التى بلغت ١٠٢ بليون دولار فى السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٤ .

ولازالت معظم الدول النامية مرتبطة تجاريا بالدول الغربية ـ اذ تبلغ تجارتها مع مجموعة الدول الغربيه ٧٥ فى المائه ، ولايزيد نصيب دول العالم الثالث على ٧ فى المائة من الانتاج الصناعى الكلى المصدرو ١٢ سلعة الاهم من صادراتها عدا البترول تمثل ٨٠ فى المائة من المجموع الذى بدوره لا يتعدى ٢٠ فى المائة من التجارة السلعيه الكليه فى العالم ، ويبلغ هذا النصيب حوالى ٣٠ بليون دولار ، بينما المستهلك النهائى فى الدول الصناعية يدفع فعلا ٢٠٠ بليون دولار فى هذه السلع

ذاتها . ومع استمرار التضخم تتضاءل تدريجيا القيمة الحقيقية للقوة الشرائية لهذه الصادرات مقاسة بالواردات الصناعية المتزايدة السعر .

ونشأ عن ذلك تزايد مستمر فى عجز مدفوعات الدول النامية غير البترولية ، لم تعوضه بالدرجة الكافية المعونات الميسرة التى قدمت اليها . وكانت الدول الصناعية منذ ١٩٦١ قد وافقت على تخصيص مايعادل ١ فى المائة من ناتجها القومى لمعونة الدول النامية ، منها ٧ر٠ فى المائة معونة ميسرة وحتى سنة ١٩٧٤ كانت السويد وحدها قد حققت هذا الوعد بينما الدول الصناعية فى مجموعها لم تصل الى نصف المستوى المطلوب ويقدر البنك الدولى أنه لاينتظر تزايد هذه النسبة وما تم تقديمه من تحويلات رأسمالية تم بأسعار وشروط شديدة مما زاد معه مقدار الفوائد على القروض التى بلغت فى مجموعها ١١ فى المائة من مجموع الصادرات ومثلها مدفوعات الارباح واسترداد لرؤوس اموال وبذلك تعود نصف المعونات والتحويلات مرة أخرى الى الدول الغنية وبالاضافة الى ذلك تفقد الدول النامية من هجرة الفنيين والعلماء الكثير .

٣ ــ الموارد الطبيعية والطاقة :

نشأ تخوف من نضوب موارد الثروة المعدنية وكذلك زادت أخيرا اسعار البترول مما جعل الحديث يكثر عن هذه الموضوعات كمشكلة عالمية فى ظل النظام الدولى الجديد . وقد كشفت هذه الاحداث عن ضعف مركز الدول الصناعية أمام تكتل دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام وللطاقة . ونشأت اتجاهات ثلاث فى هذا الشأن فى دول العالم الثالث هى أولا الحرص على تملك مصادر ثروتها والتحكم فيها بدلا من ترك ذلك للشركات متعددة الجنسية والثانى زيادة تصنيع هذه المنتجات محليا والثالث الانتباه الى أن ما لديهم من احتياطى من هذه الخامات أصبح موضوعا سياسيا تنقصهم المعلومات الكثيرة عنها . وزاد اليقين فى الدول الصناعية ذاتها بضرورة مراجعة النظم الحالية فى الاستثمار والتطوير والاستخدام والتجارة والبحوث الخاصة بالموارد المعدنية عامة ، بحيث يمكن التوصل الى ضمان الحصول على الموارد المطلوبة من الدول الفقيرة مقابل أسعار وشروط أكثر قبولا وثباتا . وفى السنوات القليلة الماضية اتضح أن بعض المخاوف بشأن نفاد المعادن ربما كان مبالغا فيها اذ أن المحيطات قد تصبح مصدرا لكثير من هذه المواد . وكذلك مع تقدم أساليب الاستخراج والاستخلاص والاستكشاف يمكن فنيا زيادة الحصيلة المنتجة سنويا خاصة وأن الدول الصناعية ذاتها تنتج أكثر من نصف تلك المواد . والدول النامية تستهلك ١٦ فى المائة من الطاقة بينما يصل سكانها الى أكثر من ٧٠ فى المائة من سكان العالم وتاريخ الدول الصناعية الحديثة يتسم بالاسراف فى استخدام الطاقة .

ولم تحظ مشكلة الماء حتى الان بما تستحقه من أهمية . فكمية المياه المتاحة للاستهلاك البشرى تبلغ فقط ١ فى المائة من المجموع الداخل فى الدورة الهيدرولوجية الكونية ويتسم بسوء التوزيع وبدأ النقص فى موارد المياه يصل الى الحد الحرج فى بعض الدول الصناعية حيث تجاوز استهلاكها الصناعى الاحتياجات الزراعية فى المياه . وقد بدأ التفكير فى ادخال تطويرات فى موارد المياه الرئيسية . ولكن قد تكون هناك آثار خطيرة لذلك سندرس ولاشك هى وغيرها فى مؤتمر الامم المتحدة للمياه فى بوينس ايرس فى سنة ١٩٧٧ .

٩ ــ ٣ العلم والتكنولوجيا ــ الشركات متعددة الجنسية :

يعتبر الفارق أكبر ما يمكن بين الدول الغنية والفقيرة فى مجال العلم والتكنولوجيا حيث يعمل ٩٠ فى المائة من العلماء والباحثين فى الدول الغنية ويتجه ٩٠ فى المائة من انتاجهم لمشاكل تلك الدول ذاتها ويظهر هذا الانتاج فى النهاية فى صورة حقوق معرفة وبراءات تحميها القوانين واللوائح والممارسة . وتعتمد دول العالم الثالث أساسا على الشركات المتعددة الجنسية للحصول على المعرفة التكنولوجية اللازمة لتطورها وقد زاد عدد هذه الشركات ونشاطها زيادة كبيرة مما جعلها ظاهرة

هامة من ظواهر هذا العصر . فهناك ٦٥٠شركة كبيرة من هذا النوع ١٢ منها هامة فقط خارج الدول الصناعية وتبلغ صادرات ٣٠٠ شركة أمريكية متعددة الجنسية ٢٨ فى المائة من مجموعة الصادرات العالمية وحوالى ٤٧ فى المائة من صادرات المواد الخام وحوالى ٢٠ فى المائة من الصادرات الصناعية . واذا استمر التطور بالمعدلات السابقة ستتحكم الشركات متعددة الجنسية فى أكثر من ٤٠ فى المائة من الانتاج العالمى خارج الكتلة الشرقية . وقد نشأ تخوف فى السنوات الاخيرة من هذا التطور الهام وخاصة من الناحية السياسية لنشاط تلك الشركات التى تميزت بميزتين هامتين هما القدرة التكنولوجية الكبيرة المتزايدة وكذلك القدرة على اتخاذ قرارات على مستوى عالمى بفضل سيطرتها الواسعة ومعرفتها الدقيقة . واذا لم تكن هذه القدرات موجهة الى الصالح العام فانها ستتعارض حتما والسلطة السياسية فى الدول الغنية والفقيرة على السواء ، حيث يقتضى الصالح العام كثيرا الى الاتجاه الى خدمة الطبقات المحتاجة او حاجيات المجتمع أكثر من الانصراف الى الانتاج الذى يؤدى الى الربح الذى يخدم بالتالى احتياجات المستهلك القادر على الدفع . ويقتضى هذا مراجعة السياسات للحكومات واساليب عمل تلك المؤسسات بما يحفظ الموارد العالمية ويحقق صالح الجماهير المحتاجة فى دول العالم الثالث خاصة . وفى السنوات الاخيرة تغيرت شروط التعاقد بين الشركات العالمية وحكومات الدول النامية لصالح تلك الدول الى حد ما ولكن ثمة شروط كثيرة موروثة عن الماضى تحتاج الى ايجاد توازن افضل بين قدرة تلك الشركات ونشاطها من جهة على احداث التنمية ونقل التكنولوجيا وبين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة للجماهير من جهة أخرى .

١٠ ـ ٣ ثروة المحيطات :

تغطى المحيطات ثلثى سطح الارض وبدا العالم يعترف فى السنوات القليلة الماضية على احتمال الافادة منها ، بينما كانت النظرة اليها من قبل قاصرة على أنها شاسعة واسعة تتسع لالقاء كل الفضلات وان ثروتها ضخمة لا تحتاج الى تنظيم او تقسيم بين مختلف الراغبين فى الافادة منها . أما الان فقد اتضح وجود معادن اكثيرة ـ منها المنجنيز مثلا ، الذى يقدر بعض الخبراء امكان الحصول من المحيطات على ما قيمته ١٥ ـ ٢٠ بليون دولار سنويا منه بعد سنوات قليلة . والمحيطات مصدر كبير للطاقة الحركية وذات اهمية دفاعية فى العصر النووى وكذلك للاساطيل التقليدية وتحتوى على مواد غذائية حيث يمكن استغلالها بشريا . وربع الاكسجين الذى يتنفسه الانسان يتولد من فعل ضوء الشمس على الكائنات السطحية فى المحيطات وهى الكائنات التى ستكون أكثر تأثرا بالتلوث الصناعى من فعل الانسان .

وتتصارع المطامع البشرية فى المحيطات الان . وهى « ثروة مشتركة للانسان » لا تملكها الدول المستغلة ولا الدول المطلة وحدها وأصبح لا يكفى لتنظيمها وصيانتها للمستقبل قواعد القوانين والعرف الدولى السابقة كما أن مواردها قد تهيء فرصة نادرة وفعالة لاقامة النظام العالمى المستهدف .

١١ ـ ٣ الفضاء الخارجى :

فى أوائل السبعينات أطلقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أكثر من ٧٠٠ قذيفة الى الفضاء ـ بعضها لاغراض سلمية ولكن منها ما هو سرى ولاغراض عسكرية ، للتجسس وللكشف عن موارد الثروة ولاجراء الاتصالات والقياسات الدقيقة للخير والشر مما أصبح الفضاء معه مجالا للتسابق بين الدول العظمى والفضاء ـ ومثله كمثل المحيطات ـ مجال جديد يمثل « تراثا للانسان كله » وليس فقط لهؤلاء الذين سبقوا اليه أو استحوذوا عليه وفائدته هامة فى التطبيقات السلمية مثل التنبؤ بالطقس وقياسات الارض وتحسين الاتصالات والكشف عن مصادر الثروة ، مما يقتضى اعداد نظام دولى سليم للافادة من الفضاء واستخدامه للصالح العام . وحتى الان لا توجد سوى مؤسسة دولية واحدة « للمواصلات » تقوم بأدنى نصيب فى هذا الشان .

١٢ ـ ٣ المؤسسات الدولية :

اقامت الدول الغنية معظم المؤسسات الدولية المعروفة حاليا ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لمجابهة مشكلات العالم كما تصوروها حينئذ ، وليس لحل تلك المشكلات وكان ذلك فى وقت لم تكن دول العالم الثالث قد نشأت ولم تعرف مشكلاتها ولا مشكلات العالم ، تبعا لذلك على الوجه المعلوم الان . فقد كان العالم بعد الحرب عالم الدول الغنية ولكنه الان عالم الدول الفقيرة ، ولذلك اكتشفت دول العالم الثالث أن القواعد والاساليب المتبعة فى المؤسسات الدولية ـ ومنها الامم المتحدة لا تمثل ما يناسبها او ما يصلح لمجابهة المشكلات القائمة والمتوقعة مما دعاها الى محاولة تصحيح تلك الاوضاع والسعى الى المشاركة بدور حقيقى فى المؤسسات الدولية . وكان من جراء ذلك مثلا فى الامم المتحدة انشاء منظمات وهيئات جديدة ولكن هذه كانت خطوات محدودة اذ أصبح من اللازم اعادة صياغة وتنظيم المؤسسات الدولية عامة مع مراعاة اهداف رئيسية ثلاث هى : ديمقراطية سليمة شاملة ـ وكفاءة متزايدة وتماسك اكبر بين الدول . وهذه كلها ضرورة للمشاركة العادلة بين جميع الدول فى معالجة مشكلات الحاضر والمستقبل . وفى هذا الخصوص تركز البحث على الامم المتحدة ومنظماتها التى تعمل ولا شك بنقائص ومحدودية فى كثير من الجوانب ولكنها على اية حال تمثل الجهاز الوحيد الذى يمكن ان يقوم بعد تطويره بدور رئيسى فى بناء عالم عادل فى المستقبل . فمن المعلوم ان مشاكل العالم لايمكن حلها مرة واحدة بمعزل عن المشاكل الاخرى ، وان التشابك بينها معقد موضوعيا وكذلك سياسيا . اذ أن العالم ملىء بالدول متوسطة القوى ومتوسطة الغنى بجانب الدول العظمى والصغرى ، وأن التصرفات الفعلية تتم على مختلف المستويات . وان الاقتصار على الاتصالات الفنية بين الدول والاطراف المعنية لا يكفى مطلقا للوصول الى التوازن المطلوب للنشاط الدولى عامة .

١٣ ـ ٣ التشابك العالمى على مستوى الكوكب كله :

زاد التشابك بين مختلف الدول كبيرها وصغيرها فى المشكلات الداخلية والخارجية . ولو أن الدول صاحبة النفوذ والقوة كانت حتى الان أقل ادراكا وتقديرا لهذا التطور . فمثلا فوجئت بتصرف الدول المصدرة للبترول حين تماسكت فيما بينها فيما أصبح فيما بعد محورا للنظر فى العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب . فهناك تشابك ناشىء عن الحاجة الى الغذاء وآخر ناشىء عن الحاجة الى الطاقة . وهناك تشابك ثالث لضرورة المحافظة على البيئة العامة للحياة فى الارض لصالح البشرية كلها . وأخيرا هناك التشابك الناشىء عن ضرورة انقاص الفوارق بين مختلف الجماعات البشرية . وتختلف نظرة الدول الغنية عن نظرة الدول الفقيرة لهذه الموضوعات . ولكن من الواضح أن الحلول لا يمكن أن تتم اذا انعزلت دولة ـ مهما كبرت ـ وتصرفت وحدها فى هذه المواضيع الرئيسية . ولو أن ذلك لا يمنع من أن توجد دولة أو مجموعة دول تحاول العمل منفردة وتحدد هزات صغرت او كبرت فى التوازن الدولى ـ ومثل ذلك ما ذكر من قبل عن أزمة السيولة والاحتياجات النقدية .

فالقليل من المشكلات الدولية يمكن ان تحل على أساس قطرى ، مما يدعو تدريجيا الى الاعتراف بهذا التشابك . وضرورة الوصول الى حلول عالمية شاملة ليس فقط فى النواحى الاقتصادية والمالية ، ولكن بالضرورة أيضا من النواحى السياسية . ولكن سيكون من السذاجة حقا أن نعتبر أن هذا الاعتقاد كاف وحده لكى تتحول تصرفات الدول اليوم من النظر الى مصالحها الفردية الى النظرة الرشيدة الدولية السليمة . ولذلك يلزم استبيان النواحى التى يكون فيها هذا التحول فى العلاقات أقرب الى النجاح . اذ انه لايمكن ان يحدث بنفس الكفاءة والنجاح فى كل ناحية من النواحى التى ينبغى فى النهاية أن يمتد اليها . وفى هذا تقدير لحقائق « الاستقلال السياسى التى لابد منها ، دون أن تتجاوز الى اهمال التشابك وضرورة التوازن الدولى التى بدونها تتعقد المشكلات حتى تصل الى درجة الحرب والدمار .

الفصـــل الرابع

التقـــدم فى مباحثـــات اقـــامة النظـــام الجـــديد

١ ـ ٤ بعض التطورات الاخيرة :

لقد بدات فعلا المباحثات بشأن اقـامة النظام الجديد فى عدة نواح مترابطة هذا ولو ان السنوات الاخيرة قد شهدت مجابهات وتحديات بين مجموعة الدول الغـربية الصناعية ودول العالم الثالث الا ان هناك من الادلة ما يشير الى امتداد الوعى لدى السياسيين فى الجانبين بضرورة التوصل الى تفاهم ونظرة جـديدة الى المشكلات العالمية عبر « ستار الفقر الحاجز » بينهما وسيوضح هذا الفصل موقف مجمـوعات الدول المختلفة .

انه من الصحيح ان رجال السياسة فى الدول الصناعية قد لا تدفعهم الى مائدة التفاوض الفاقه فى الدول النـامية ولكن الاوضاع المهتزة المختلفة فى دولهم التى زادت غنى على غنى وحرصهم الشديد على ضمان حصولهم على البترول والطاقة . ولكن الدول النامية رفضت مناقشة هذه الموضوعات مستقلة عما يتصل بها مـن أوضاع مؤسسية مكررة القول بان النظام الجديد لابد ان يقوم كوحدة وككل متماسك وليس على صورة اجزاء منفصلة وعـلى أساس حق الدول فى السيطرة على مواردها ومصادره ما تملكه المؤسسات الاجنبية وفقا لاحكام قوانينها النظرية وليست القوانين الدولية . كما ان النظام الجديد لابد ان يشمل نقلا للموارد الحقيقية لدول العالم الثالث ودستورا للاساليب التى تتبع فى نقل التكنولوجيا واعادة بناء النظام النقـدى الدولى ونظام التجارة الدولية وليس فقط تثبيت اسعار المواد الاولية ولكن ربطهـا بتطور اسعار المواد المصنعة التى تنتجهـا الدول الصناعية . وقد وردت هذه المبادىء فى « برنامج العمل » الذى وافقت عليـه الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها السادسة الاستثنائية وكذلك فى ميثـاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول الذى ووفق عليه فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ الذى كان قد اقترحه رئيس جمهورية المكسيك وتـم اعداده بواسطة لجنة من ممثلى ٤٠ دولة اقيمت فى منظمة الامم المتحدة للتنميـة والتجارة ويشمل ١٥ مبدأ عاما لحماية مصالح الدول النامية .

وقد فوجئت الكثير من الدول الصناعية بطلبات الدول النامية كما وردت فى الميثاق وفى برنامج العمل واستهانوا بها على انها متطرفة . فلم يقبل الميثاق سوى دولة واحدة وهى السويد وصوت ضده الولايات المتحدة والمانيا وبلجيكا والدانمارك ولـوكسمبرج وامتنعت عن التصويت عليه معظم الـدول الغربية الاخرى . ثم عقدت الجمعية دروة ـ استثنائية ثانية بعد حوالى عام لمناقشة اقامة النظام الدولى فى جو كان أقرب الى اتخاذ القرارات وكانت الدول الصناعية فيما يبدو قد راجعت نفسها وقدرت خطورة ارباك النظام الدولى القائم وراعت تصرفـات مجموعة دول الاوبك فقدمت بعضها بعض المقترحات المتواضعة مثل الولايات المتحدة وتحدث مندوبوها عن ضرورة التفاهم بدلا من المجابهة حتى أن هنرى كيسنجر قال فى كلمة للدول النامية « لقد سمعنا أصواتكم . لقد فهمنا آمالكم واننا نشارك فى الجهود لتحقيقها » ومنذ ذلك الحين وضح فـى المقالات والندوات الصادرة عن الدوائـر الغربيه تعبير عن خطوره المجابهه بيـن الكتلتين وضروره التفاهم وكذلك بدا عدد كبير من « المفاوضات » والحوارات التـى قامت لمحاوله التوصل الى حلول بيـن المجموعتين . ولكن هذا الاستعداد للمناقشة فى ذاته لا يكفى اذ أن المطلوب هو الادله الواضحه المحدده على الاستعداد لتغيير التركيب العام للنظام القائم مما حدث حتى الان هو اقتراح بعض التعديلات على النظم العائمة فحسب . يرجع هنا التقاعس فى احداث التغيير المطلوب الى مفهومين خاطئين لدى الدول الصناعية الاول ان النظـــام القائم يصلح لمجابهة مشكلات المستقبل والثانى انه بالنسبة للدول الصناعية وخاصة الكبرى الاستقلال والتصرف المنفرد لازال بـابا مفتوحا وممكنا لهم بينما بالفحص الدقيق تبيـن استحالة صحة اى من هذين الفرضـــين

٢ ـ ٤ موقف الدول الغربية :

كانت الولايات المتحدة بعد الدورة السادسة قد دعت الدول الغربية الى الاتحاد والتماسك فى وجه دول العالم الثالث ولكن يبدو ان هذا الموقف قد تغير اخيرا فى وسط مجموعة الدول الغربية بعد أن كان الهدف مقاومه طلبات الدول الناميه باستخدام اجراءات جزئية أو شكلية لاضعاف تماسكها وكانت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحده والمانيا تدعو الى تقوية « السوق الحرة » التى ليست حرة فى الواقع او لا تشمل الحرية عدا تجارة الافراد ورؤوس الاموال كما ان سياسات الدول الصناعية فى دعم انتاجها الزراعى وكذلك فى دعم صناعتها امام المنافسة المحتملة من صادرات الدول النامية الصناعية يدل بوضوح على عدم اتباعها سياسة حرية السوق التى استغلت لاقامه حواجز حامية لاقتصادها عدا انها برفع اسعار منتجاتها قد استردت الجزء الاكبر من الارصدة البترولية التى دفعها للدول المصدرة وبذلك زادت سيطرتها عن طريق السوق الدولية بعد أن تمكنت من امتصاص الفائض من ارصدة الدول المصدرة للبترول التى اتضح أنها فى الواقع قد زاد ارتباطها بعجلة الدول الصناعية مما يلزمها باستمرار تدفق مواردها من النفط الى الدول الصناعية . ويزداد تريجيا ويزداد تدريجيا الفارق النسبى بين اسعار المواد الاولية وأسعار المواد الصناعية وكذلك بالتبعية يزداد العجز فى موازين الدفع فى الدول النامية التى ارتفعت متأخراتها الى ٣٠ بليون دولار فى سنة ١٩٧٢ بعد أن كانت ١٢ بليون فقط سنة ١٩٦٠. وينتظر أن يرتفع مرة أخرى الى ٤٥ بليون دولار فى سنة ١٩٧٦ ومعنى ذلك أن صافى المعاملات الراسمالية لا يبدو فى الاتجاه الصحيح لمعاونة الدول النامية . وثار بحث فى الولايات المتحدة وكندا عن استخدام الغذاء كسلاح فى الصراع الاقتصادى ولكن ظهر أن مخاطره قد تزيد بكثير على فوائده ولو أن ذلك لا يمنع من استخدامه بحرص وفى أوضاع محددة .

واصبح واضحا أن كل هذه السياسات قصيرة النظر . وفى مؤتمر التنمية والتجارة الرابع فى نيروبى امكن للدول النامية ان تصمد أمام ضغوط الدول الصناعية ولو أن نتائج المؤتمر الايجابية قليلة الا ان هذا الصمود مع رفض بعض المقترحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة وغيرها فى اللحظة الاخيرة تعتبر استمرارا لروح العمل المشترك بين الدول النامية التى اكدت عزمها على تمويل صندوق المواد الاولية المقترح بنفسها ورفضت محاولات تشتيت جهودها .

وللولايات المتحدة بموجب قوتها وحجمها الاقتصادى دور هام فى هذه المباحثات وغيرها التى قد تدور بين الشمال والجنوب على اساس تفهم وجهات النظر التى يقدمها الطرف الاخر وكذلك ضرورة مراجعة وجهات النظر التى تقرر على اساس التطورات المتتابعة ومما يؤسف له حقا عدم وجود الاجهزة والوسائل داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية للقيام بهذه المراجعة والتفهم المطلوب فى الوقت المناسب وبالقدر اللازم وخاصة من حيث ارتباط المشاكل الداخلية بالسياسات الخارجية لكل دولة أو مجموعة من الدول بما أدى مثلا فى مؤتمر الغذاء العالمى الى تضارب موقف الدولة الواحدة وسيؤدى دائما الى عدم تقدم حكومات تلك الدول الى شعوبها بآراء وسياسات واضحة تحقق مصالحهم ليس فى المدى القصير فحسب بل ايضا بالنسبة للاجيال القادمة .

وفى الدورة السابعة ظهر أن الدول الصناعية رأت الاختفاء وراء موقف الولايات المتحدة حتى تتجنب المناقشة الجديده فى المشاكل المعروضة وامتد هذا الموقف الى دوائر السوق الاوربية حيث عشلت الدول التسع مثلا فى اتخاذ موقف موحد فى مؤتمر التجارة الرابع .

٣ ـ ٤ موقف الدول الاشتراكية :

ثمة خطر حقيقى أن تتحول الجهود نحو اقامة نظام دولى جديد الى محاورة بين الدول الغربية والدول النامية ، بينما هذا النظام لا يمكن أن يقوم صحيحا الا بمشاركة دول العالم الثانى اى الدول الاشتراكية لان العلاقات الغربية الجنوبية لا يمكن أن تقوم بمعزل عن تلك الدول ـ كما ان هناك تدرجا فى وضع الدول وتكتلها اقتصاديا على

الرغم من نظمها السياسية مما دعا مثلا كوبا ويوغسلافيا ورومانيا الى التقرب من دول العالم الثالث بل والانضمام اليها صراحة . فالعالم فى الحقيقة له أوضاع أكثر تعقيدا من أن يمثل بمجموعات من الدول المتماسكة الواضحة مما يتعذر معه السعى الى نظام عالمى جديد لا يشكل مجموعة تضم ٥ر٤ بليون فرد وتمثل حوالى ثلث النشاط الاقتصادى العالمى وماحدث هو ان الاتحاد السوفيتى والصين قد أيدتا الدول النامية فى السعى لاقامة النظام الجديد ولكنهما تريثتا عند المشاركة الفعلية فى المباحثات . فالاتحاد السوفيتى لديه فيما يبدو اعتراض على المنظمات المالية والاقتصادية التى نشأت بدونه اصلا وهناك اعتراض آخر مستمد نظريا من الماركسية أن أى تغيير اقتصادى رئيسى لابد وأن يمتد أثره الى الأوضاع السياسية وتوزيع القوى دوليا ولذلك يكرر مندوبو الاتحاد السوفيتى القول فى المحافل الدولية أن النظام الجديد لابد وأن يتضمن تعويضا للدول النامية مقابل الاستغلال الاستعمارى الذى قامت به الدول الغربية لثروات تلك الدول فى فترة تاريخية سابقة . ولما كانت الدول الاشتراكية لم تشترك فى الاستعمار فيكون ليس عليها « دين » واجب الاداء . وقد ذكر الصينيون أيضا هذا الاستغلال ولكنهم لا يظهرون نشاطا كبيرا فى المشاركة فى الجهود الدولية وفقا للرأى لديهم بأن النظام القائم بما فيه من فوضى كاملة نظام ممتاز من وجهة نظرهم .

وقد سبق ذكر موضوع « التعويض » فى المناقشات التى دارت بشأن «حقبة التنمية» فى الامم المتحدة ولكن اقامة نظام دولى جديد أمر أكثر امتدادا وخطورة من أن يعوضه الماضى ولايمكن أن يتم هذا المستقبل بدون مشاركة الاتحاد السوفيتى وخاصة أن قيامه سيؤدى الى ازالة التفاوت والظلم الاجتماعى الذى تنادى به المواثيق الشيوعية ذاتها وانه سيشمل اصلاحات عملية فى المنظمات والمؤسسات المالية والنقدية والتجارة ومشكلة الغذاء وتصنيع الدول النامية واعادة تقسيم العمل بين الدول ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا الهامة التى لابد للاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية من الاهتمام بها والقيام بدور هام فى حلها .

أما عن الرأى الصينى ، فيجب ملاحظة اننا نعيش فى عالم التسليح النووى وان زيادة الفوضى فى الارض قد تؤدى الى تصرفات رعناء أو يائسة وقد أشار الى ذلك الزعيم الايطالى الشيوعى برلينجر حينما ذكر أن التناقضات فى المجتمع الرأسمالى قد تكون من الحدة بحيث تدفع العالم كله الى الهاوية . والسلام عن طريق التنمية شعار له أهمية خاصة فى جنوب شرق آسيا وقد قامت الصين والاتحاد السوفيتى بجهود كثيرة لحفظ السلام بعد الحرب ودعت كل منها الى التعايش السلمى فى العصر النووى وهى من مقتضيات النظام الدولى التسليم المستهدف .

٤ ـ ٤ مسئولية الدول النامية :

على الدول النامية مسئولية كبيرة فى تحقيق العدالة والتنمية فى العالم وقد وضح ذلك بالتعرف على حتمية التغيرات التى يجب ان تحدث لهذا الغرض ليس فى العلاقات بين الدول فحسب ولكن أيضا فى العلاقات الداخلية فى كل دولة ، حيث لا زال الانتباه الفعلى فى كثير من هذه الدول يؤدى الى زيادة التفاوت فى الدخول وليس الى تناقصها رغما عن الاعلانات والسياسات القائلة بضرورة تقريب الفوارق بين الدخول مما يؤدى اذا استمر الى اضعاف الحجة بالاصلاح فى المحافل الدولية ولذلك على الدول النامية أن تعمل داخليا على احداث هذا الاصلاح واستخدامه كعنصر للمفاوضة للحصول على الاصلاحات الدولية المطلوبة .

٥ ـ ٤ الطريق الى المستقبل :

ان الدعوة الى اقامة نظام دولى جديد ليست شعارا أجوف ولكنها ظاهرة أساسية فى الواقع المعاصر ستنتجه اليها حتما كل الدول لصالحها المشترك فى تحديد مستقبلها والعلاقات التى تربطها بالدول الاخرى . هذا ومن جهة أخرى لن يحل النظام الجديد جميع مشاكل العالم ولكنه سيقلل الفروق بين الدول فى الدخول ويزيد من تكافؤ الفرص أمام التنمية والسلام وعلى ذلك يسعى ان يكون التغيير لاحداثه هدفا يلتزم به الجميع .

البقية العدد القادم